عن تدبير نفسه فكيف تدبير الامور العامة ولا امامة العبد لانه مستغرق
الاوقات بحقوق السيد محتقر في اعين الناس لا يهاب ولا يمتثل امره ن
واشتراط الذكورة لبيان ان امامة المرأة لا تجوز اذ النساء ناقصات عقل ودين
كما ثبت به الحديث الصحيح ممنوعات من الخروج الى مشاهد الحكم ومعارك
الحرب واما الورع فقد تتبع المصنف في التعبير به حجة الاسلام ومراد حجة
الاسلام به هنا العدالة ويطلق على الاكثر وهي المرتبة الاولى من مراتب الورع
لان حجة الاسلام جعل في الاحياء الورع اربع مراتب الاولى منها ترك ما يوجب
اقتحامه وصف الفسق واما المراتب الثلاث الاخرى فليس شيء منها مرادا
هنا فالضرورة بنا الى سردها ومحلها من كتاب الاحياء معروف والمقصود هنا
الاحتراز عن الفاسق لانه ربما اتبع هواه في حكمه وصرفه اموال بيت المال بحسب
اغراضه فتضيع الحقوق واما العلم فالمصنف تابع حجة الاسلام ايضا في
التعبير لكن كلامه فيما بعد يدل على الاكتفاء هنا بعلم المقلد في الفروع ن
واصول الفقه وليس مراد حجة الاسلام انما مراده علم المجتهد كما يدل عليه ذلك
كلامه في التفهيات وفي كتاب الاقتصاد وسيأتي توجيهه واما الكفاءة فالاحتراز
بها عن العجز والقاهر انما هو من الشجاعة اذ المراد بها القدرة على القيام بامور
الامامة فلذلك تنتظم اي حقنا واله كونه ذا راي بان يكون له بصارة بتدبير الحرب
والسلم وترتيب الجيوش وحفظ الثغور وذا شجاعة اي قوة قلب كذلك عن
الاقتحام من الجناة واقامة الحدود على الزناة والسراق ونحوهم والامن
الحروب الواجبة وجوبا عينا وجوبا كفائيا وتجهيز الجيوش للغزاة والعدو
وهذا الشرط يعني الشجاعة مما شرطه اجمهور وبسببه قريش هذا هو الشرط الخامس
اي يشترط كونه من اولاد النضر بن كنانة لان النضر جامع انساب قريش

الى ان تنتهي خلافا لمن انكر من المعتزلة في قوله لعدم اشتراطه لما قاله صلى الله
عليه وسلم الائمة من قريش رواه النسائي وتقدما تخريجه وقوله صلى الله عليه
وسلم الناس تبع لقريش اخرجه الشيخان وفي البخاري من حديث معاوية
ان هذا الامر في قريش وتمسك المانعون لاشتراطه بقوله صلى الله عليه وسلم
فيما رواه البخاري اسمع واطع وان عبدا حبشيا كان راسه زبيبة ويجيب
بحمله على من ينصبه الامام امرا على سرية او غيرها دفعا للتعارض بين الادلة
ولان الامام لا يكون عبدا بالاجماع ولم يذكر المصنف ولا حجة الاسلام في عقايد
اشتراط كونه سميعا بصيرا ناطقا ولا بد منها ولا يشترط كونه اي الامام هاشميا
اي من اولاد هاشم بن عبد مناف جد النبي صلى الله عليه وسلم لانه محمد بن عبد الله
بن عبد المطلب بن هاشم ولا كونه معصوما خلافا للروافض في اشتراطهما
ولا متمكنا فيما وزاد كثير من المحققين في الاصول اي اصول الدين
واصول الفقه وفي الفروع وهو مراد حجة الاسلام بالعلم كما قدمناه ليتمكن
بذلك من اقامة الحج وحل المشكلة في العقايد الدينية ويستقل بالفتوى في
النوازل والاحكام الوقايع نصا واستنباطا الان اظهر في اصد الامامة تحفظ الحوزة
وتفصل الحكومات ورفع الخصومات وقيل لا يشترط الاجتهاد ولا الشجاعة
الذرع لاجتماع هذه الامور في واحد ونوزا المدرع مضمومة ويمكن تفويض
مقتضيات الشجاعة اي للامور التي تقتضي كون الامام شجاعا من القصاص
واقامة الحدود وقود الجيوش للحاكم واحد وتفويض الحكم الى غيره او ان يحكم
هو بالاستفتاء للعدل وعند الحنفية ليست العدالة شرطا للصحة اي لصحة
الولاية فيصح تقليد الفاسق الامامة عندهم مع الكراهة واذا قام انسان ن
الامامة حال كونه عدلا عاد في الحكم وفسق بذلك او غيره لا ينعزل ولكن

Copyright © King Saud University